مقدمة :

إن التوجه الاقتصادي الجديد المتميز بانفتاح أكبر على التبادل الخارجي وانسحاب تدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي والمباشر والتزامها بالتوجيه والمراقبة والتعديل قصد تطبيق المنافسة السليمة، تشجيع الصادرات وجلب الاستثمارات وجدت الجمارك نفسها ملزمة بتكييف دورها الذي كان جبائيا محضا حتى تتمكن من لعب دور اقتصادي أهم للمساهمة في هذه التحولات، ومن العناصر المحورية في هذا التكييف وضع آليات و ميكانيزمات جمركية من طرف المشرع، لفائدة المتعاملين تدعي بالأنظمة الجمركية الاقتصادية.

- تعرف الأنظمة الجمركية الاقتصادية بأنها: " أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد و التصدير) عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة تتغير حسب النشاط المعني كوقف أ و إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية و المالية للمؤسسات المصدرة لدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية) ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوافر على بعض الإلتزامات التي تتغير حسب الأنظمة".

- " يقصد بها كافة الميكانيزمات الموضوعة من طرف المشرع في القانون الجمركي بموجب اتفاقيات دولية مع المنظمات العالمية, هدفها وضع البضائع محل الاستيراد أ و التصدير في وضعية قانونية تسمح بخلق فترة قانونية مؤقتة من شأنها تحقيق أغراض اقتصادية.

- " نستخلص إذا أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية هي عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تنتفع منها البضائع و السلع سواء عند دخولها أو خروجها من الاقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني، و هي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية باستخدام ميكانيزمات متعددة كالإعفاءات و التخفيضات الجبائية المتعلقة بالتصدير..... و غيرها.

أولا: خصائص الأنظمة الجمركية الاقتصادية الخاصة:

للأنظمة الجمركية الاقتصادية مجموعة من الميزات والخصائص المشتركة فيما بينها نستشفها من خلال التطرق للمزايا والالتزامات الناتجة عن تبني إحدى هذه الأنظمة وتتمثل في :

• الخروج عن الإقليم: الصور القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي نفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني, و نتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم و الحقوق و كذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي.

• تعليق الحقوق و الرسوم:

و هذا الإجراء خاص بجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة و التي بدورها تكون تحت رقابة جمركية لمدة زمنية معينة, بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أ و يطرأ عليها تحويل أ و تكملة اليد العاملة, و هذا يسري برفع الحقوق و الرسوم الجمركية, هذا الحافز يمنح للمؤسسة أفضلية توفير المدخرات المالية لأجل استعمالها لأغراض تجارية أخرى بترقية صادراتها, من أجل تخفيف العبء المالي على خزينتها.

• خضوع البضاعة للمراقبة والمتابعة الجمركية:

إن البضاعة المستفيدة من إحدى هذه الأنظمة تبقى دائما تحت الرقابة والمتابعة الجمركية سواء في نظام العبور أوالمستودع أو القبول المؤقت أو غيرها، لأن هذه البضاعة لم تخضع بعد لإجراءات التجارة الخارجية المتمثلة في تحصيل الحقوق والرسوم المستحقة والمراقبة و لا يتم تسريحها وإعفاؤها من هذه الإجراءات إلا بعد استيفاءها لهذه المراحل الضرورية أو إعادة تصديرها.

• الكفالة: إن تعليق الحقوق والرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن يحتوي على ضمان للجمارك, في حالة ما إذا المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية كعدم احترام المدة الزمنية المحددة لبقاء البضاعة تحت النظام الجمركي, هذا الضمان يحول لإدارة الجمارك اتجاه خزينة الدولة, هذه الكفالة محددة و معينة حسب التشريع الجمركي بنسبة 10 %من حصيلة الحقوق و الرسوم.

ثانيا: أنواع الأنظمة الجمركية:

I- الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية:

نميز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة الجمركية التجارية وهي تتجاوب بصفة خاصة ومباشرة مع أهداف ذات طبيعة تجارية:

1- نظام المستودعات الجمركية Les entrepôts douaniers :

المستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضاعة تحت المراقبة الجمركية، في المحلات المعتمدة من طرف إدارة ك الجمارك و ذلك مع وقف الحقوق و الرسوم و تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، بمجرد تفريغ البضاعة من وسائل النقل البرية أو البحرية أو الجوية، يجري إيداعها داخل المخازن الجمركية حتى سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليهااو إعادة تصديرها.

فبعد حصول المتعامل الاقتصادي على ترخيص من إدارة الجمارك له الحق في وضع بضاعته في المستودع الجمركي المعتمد الذي اختاره بعد تقديمه لتصريح مفصل لإدارة الجمارك يخص هذه البضائع، و يجب على إدارة الجمارك أن تتأكد بأن البضائع التي أدخلت المستودع الجمركي هي البضائع المعنية في الترخيص و ليست بضائع أخرى .

كما أنه يجب على المتعامل الاقتصادي أن يقدم تعهدا مكفولا من طرف مؤسسة مالية مصرفية يتعهد فيه بإخراج البضائع من المستودع الجمركي بمجرد حلول اجل تصفية النظام.

وبعد مرحلة الوضع حيز النظام تأتي مرحلة تصفية النظام، حيث أنه قبل انتهاء المهلة المحددة يجب على المتعامل الملتزم تعيين نظام جمركي آخر للبضائع بعد أن يكون قد استوفى الشروط و الكيفيات المطبقة على النظام المعين، وبنقل البضائع للنظام الجمركي الجديد تتم تصفية نظام المستودع.

وفي هذه الحالة بالذات فإن الحقوق والرسوم الجمركية تبقى معلقة دوما. و يمكن أن تكون البضائع محل عرض للاستهلاك بعد مكوثها في المستودع، وفي هذه الحالة تطبق عليها نفس الحقوق و الرسوم السارية المفعول عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل المتعلق بالاستهلاك.

أنواع المستودعات الجمركية:

- المستودعات العامة: يفتح المستودع العمومي لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع و ينشأ المستودع العمومي عندما تبرره ظروف التجارة من طرف كل شخص طبيعي أومعنوي مقيم في الإقليم الجمركي وذلك بغرض تقديم الخدمات في ميدان تخزين البضائع، نقلها أوتداولها.

- المستودعات الخاصة (م154): تنشطها وتديرها مؤسسات أو شركات متخصصة تحت إشراف مصلحة الجمارك وليس هناك ما يمنع من أن تكون هذه المستودعات تابعة للمستورد ذاته، يمكن أن يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أ ومعنوي لاستعماله الشخصي من إيداع البضائع المرتبطة بنشاطاته و ذلك في انتظار إلحاقه بنظام جمركي آخر مرخص به، و ينشأ المستودع الخاص في مخازن المودع التي يجب أن تتوفر فيها الشروط المناسبة للرقابة الجمركية و امن البضائع .

- أهمية نظام المستودعات الجمركية :

* يعد من العوامل الهامة لتنشيط التجار الخارجية والإبقاء على كيان الأسواق متسعا، اذ يكفل هذا النظام يكفل وجود بضائع فعلية داخل المخازن، فانه بذلك يستجيب لرغبات السوق الداخلية من البضائع دون حاجة إلى انتظار الفترة الضرورية لاستيرادها .

*يعد نظام الإيداع مفيدا للمستورد للأسباب التالية :

- انه يمكنهم من استئجار السفن في الأوقات التي يقل فيها الطلب مما يحقق لهم مصلحة مادية تتمثل في انخفاض تكلفة النقل ،

- يمكن من تخزين السلع في أماكن قريبة من الاستهلاك مما يعطي لهم ميزة على غيرهم، • تتمثل في سرعة تلبية طلب الدول المستوردة .

* ان تكلفة تخزين السلع بالدولة المنتجة لها تزيد عادة عن تلك التكلفة في الدول المطلوبة مما يعني ان للمستورد مصلحة في عدم إبقاء البضائع في دولة الإنتاج وتخزينها بمخازنها.

2- نظام القبول المؤقت L'admission temporaire :

يقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين، والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة، والتي تكون في إحدى الشكلين التاليين:

• إما تكون البضاعة على حالتها دون أن تحدث تغيرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.

• إما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية أو تصليح في إطار القبول المؤقت بغية تحسين الصنع، وتمنح رخص القبول من قبل إدارة الجمارك.

و تكون مهلة مكوث البضاعة محددة حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من اجلها هذه البضائع، غير أنه يمكن لإدارة الجمارك تمديد المهلة الممنوحة بناء على طلب المستفيد و لأسباب تراها مقبولة.

و قبل انقضاء الآجال المحددة مكوث البضاعة فانه يجب على المتعامل الاقتصادي أن يعيد تصديرها خارج الإقليم الجمركي أ و أن توضع في المستودع قصد إعادة تصديرها لاحقا.

مزايا القبول المؤقت: يسمح هذا النظام المصمم لتشجيع النشاط الاقتصادي في إطار المعارض أ و التظاهرات أ والتجارب السابقة على البيع، باللجوء إلى المعدات الأجنبية لأغراض مرتبطة بالإنتاج، مثل حالة استيراد آلات حفر أو أشغال عمومية بشكل مؤقت .لابد من الإشارة إلى أن الإعفاء من الحقوق لا يكون في مثل هذه الظروف سوى جزئيا بالنظر إلى القيمة المضافة التي تنشئها هذه الآلات.

3- نظام التصدير المؤقت L'exportation Temporaire: يقصد به النظام الجمركي الذي يمكن من التصدير المؤقت للبضائع الموجودة في الإقليم الجمركي قصد آداء خدمة لاستعمالها وتحويلها وتصنيعها ا و إصلاحها، ثم استيرادها ثانية بالإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية، كما تستفيد من نفس إجراء البضائع المعدة للاستيراد ثانية على حالها بعد أن يتم عرضها في المعارض أو التظاهرات في الخارج .

II - أنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية:

تسعى الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية إلى تحسين وترقية صادرات المؤسسات الوطنية بإدخال صبغة جديدة تتمثل في تعليق الحقوق والرسوم على المنتجات المستوردة للتصنيع من أجل تحسين الوضعية التنافسية للبضائع المصدرة نحو السوق الدولية بتخفيض تكاليف الإنتاج .

أنواع الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية:

1-نظام المستودع الصناعي Entrepôt industriel:

يعتبر المستودع الصناعي محلا خاضعا لمراقبة إدارة الجمارك حيث يرخص لمؤسسات ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع.

و يتم منح رخصة استغلال هذا النظام عن طريق مقرر للمدير العام للجمارك بعد تقديم طلب من طرف المتعامل الذي يريد وضع بضائعه تحت هذا النظام، و تحدد بمقتضى هذا المقرر كميات البضائع التي يمكن قبولها في هذا النظام، و

مدة صلاحيته و النسب المئوية للمنتجات المعوضة و التي يعد تصديرها إلزاميا، و المنتجات التي يمكن أن تعرض للاستهلاك .

2- نظام القبول المؤقت التحسين الايجابي للصنع: يعرف بأنه: نظام يسمح باستيراد البضائع الأجنبية مع تعليق الحقوق والرسوم الجمركية وكل مقاييس السياسة التجارية، حيث تكون هذه البضائع محل تحويل أ و تكملة صنع أ و إضافة يد عاملة ليعاد تصديرها بعد انقضاء الأجل المعين لها خارج الإقليم الجمركي الوطني .

هذا النظام داخلي وضع من أجل تعليق الحماية لصالح البضائع الأجنبية المعدة لإعادة التصدير بعد التحويل الصناعي داخل الإقليم الوطني بغرض تشجيع قدرة المؤسسات المصدرة على المنافسة، وبالمقابل يسمح تحسين الصنع خارجيا للمؤسسات الوطنية بالتصدير بشكل مؤقت لبضائع مأخوذة داخل الإقليم الجمركي قصد إخضاعها لعمليات تصنيع أو تصليح أ و تحويل في الخارج.

وتظهر أهمية هذا النظام في السماح للمؤسسات الوطنية بعرض منتوجاتها وخدماتها في الأسواق الخارجية و تشجيع عمليات التصدير والإنتاج للبضائع القادرة على منافسة البضائع الأجنبية وهو ما يدعم سياسة الدولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

3- نظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع: يندرج ضمن نظام التصدير المؤقت و يعرف كما يلي: "هو النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذو الطابع الاقتصادي و هذا بعد تعرضها لتحويل أ و تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع."

4- نظام اعادة التموين بالاعفاء Le réapprovisionne ment en franchise

-يقصد به بأنه ذلك النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم بضائع متجانسة من حيث نوعيتها و جودتها و خصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت من السوق الداخلية و استعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

-و يستفيد من هذا النظام المنتجون و المصدرون و المالكون للمواد المصدرة للمقيمين في الإقليم الجمركي الذين يقومون بعمليات التحويل على البضائع المستوردة ويطبق هذا على الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون من جنسية جزائرية و أجنبية مقيمين في الجزائر بصفة قانونية، كما يمنح النظام للبضائع ذات المنشأ الخارجي التي استوردت تعويضا لمنتجات وضعت مسبقا للاستهلاك " المواد الأولية، منتجات نصف مصنعة، أجزاء قطع غيار متكافئة لتلك التي تم إدماجها في المنتجات المصدرة دون أن يطرأ عليها أي تحويل...الخ."

5- المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية :

نظرا لأهمية القطاع البترولي في الاقتصاد الجزائري ونظرا لأهمية المداخيل التي تجنيها الخزينة العمومية من الجباية البترولية، فقد اوجد قانون الجمارك نظاما اقتصاديا جمركيا يحفز العمليات الاستثمارية في هذا المجال يتمثل في المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية الذي يخصص للمنشئات و المؤسسات المتخصصة في استخراج و أنتاج الزيوت الخاصة و المنتجات البترولية .

و يتم قبول البضائع الموضوعة تحت هذا النظام عند دخولها إلى هذه المصانع بوقف الحقوق و الرسوم و القيود ذات الطابع الاقتصادي و الإجراءات الإدارية الأخرى، ليتم بعدها جمركة البضائع المنتجة بالمصانع الخاضعة للمراقبة الجمركية، وفق الشروط التالية:

- الإعفاء من الحقوق و الرسوم المعدة للتصدير . -وضع الحقوق و الرسوم المستحقة بالنسبة للبضائع المعدة للسوق الداخلية والتي تحدد قيمة وعائها عن طريق التنظيم .

III - أنظمة النقل العبور:

• العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت الرقابة الجمركية المنقولة من مكتب جمركي(مكتب الانطلاق) إلى مكتب جمركي آخر (مكتب الوصول)مع وقف الحقوق والرسوم، و تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

يحدد وزير المالية بموجب قرار يتخذه بعد أخذ رأي الوزراء المعنيين قائمة البضائع التي لا تستفيد من هذا النظام هذا من جهة، و من جهة ثانية فإن المعني بهذا النظام ولكي يستفيد منه عليه ، اكتتاب تصريح مفصل يتضمن التزاما مكفولا يتعهد بموجبه بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد وبترخيص سليم وذلك في الآجال المحددة وعبر الطريق المحدد .

يستعمل هذا النظام بالنسبة للتصدير أ و الاستيراد و كذا التحويل بين المستودعات كما يلي:

* في مكتب الانطلاق: بعد تحقق أعوان الجمارك من إيداع التصريح المفصل مرفقا بالوثائق اللازمة و مراقبة البضاعة إضافة إلى تسجيل الكفالة. و بعد ذلك يقوم عون الجمارك بوضع التشميع وتحديد مسار البضاعة و كذا آجال وصولها.

* في مكتب المرور: يقتصر دور عون الجمارك على مراقبة وثائق العبور و التأكد من حالة الترصيص.

* عند مكتب الوصول: عند وصول البضاعة يجب على العون المرافق التأكد من سلامة الترصيص كما تتم عملية تصفية نظام العبور و تحويل نسخة من تصريح التصفية إلى مكتب الجمارك الذي انطلقت منه العملية، وبعدها تتم عملية رفع اليد على الكفالة التي قدمها المستفيد في مكتب الانطلاق

تجدر الإشارة أن إلى انه قد تم اعتماد إجراءات تسهيلية لنظام العبور تخص أساسا البضائع الموجهة إلى مساحات الإيداع المؤقت أ و المستودعات الجمركية و هي:" الإجراءات المبسطة للعبور البري "DSTR "والتي يستفيد منها مستغلو مساحات الإيداع و المستودعات الجمركية، حيث يمكنهم إيداع تصريح مبسط عند مكتب دخول البضاعة، وتتم بواسطته نقل البضاعة إلى مساحات الإيداع المؤقت أو إلى المستودع أين يتم تصفية النظام.

أما في مجال العبور الدولي، فان التسهيل المعتمد بموجب دفتر TIR يمكن من تغطية عمليات العبور بما يحتويه من وثائق محددة مسبقا حسب عدد مكاتب الجمارك للعبور. و يرتكز عمل مصالح الجمارك على المراقبة العادية لحالة الترصيص مع الإمضاءعلى الوثيقة المخصصة للمكتب بموجب الدفترTIR.

يوجد صنفان أساسيان للعبور الجمركي هما:

- العبور الوطني (الداخلي): و هي تخص عمليات النقل التي يفترض أن تتم داخل الإقليم الجمركي الوطني.

-العبور الدولي (الاقليمي): و هو يخص عمليات نقل البضائع الأجنبية التي تتم بدون انقطاع بالمرور عبر عدة أقاليم جمركية تخص دولا موقعة على المعاهدات الدولية الخاصة بهذا النوع من العبور.

- العبور الدولي (العبور المباشر): و يتمثل في نقل البضاعة مباشرة من مكتب جمركي حدودي إلى مكتب حدودي أخر ووفقا لنفس الأشكال و الكيفيات يتم اكتتاب التصريح فحص البضاعة، تصفية النظام بإخراج البضاعة (تصدير البضاعة خارج الإقليم الجمركي) .

- العبور نحو الداخل : و هو عبارة عن نقل للبضاعة من مكتب حدودي إلى مكتب داخلي و هذا قصد القيام بالإجراءات الجمركية في المكتب الداخلي(الوضع للاستهلاك ، إدخال البضاعة للمستودع...الخ).

- العبور نحو الخارج : و يتمثل في نقل البضاعة من مكتب داخلي إلى مكتب حدودي قصد تصدير البضاعة خارج الإقليم الجمركي .

ثالثا: آليات عمل الأنظمة الجمركية الاقتصادية:

إن آليات عمل الأنظمة الاقتصادية الجمركية يتطلب في اغلب الأحيان تسلسل منطقي لمجموعة من العمليات، يشترك في القيام كل من المتعامل الاقتصادي وإدارة الجمارك، وبصفة عامة يمكن إجمال هذه العمليات في المراحل التالية:

1-طلب المتعامل الاقتصادي

إن أهم ما يميز الأنظمة الجمركية الاقتصادية هو الطابع الاتفاقي مما يعني أن وضع البضاعة تحت نظام جمركي معين لا يتم إلا بناء على اتفاق بين المتعامل الاقتصادي وإدارة الجمارك.

هذا الاتفاق يتم بناء على طلب المتعامل، ويجب على هذا الطلب أن يتضمن جميع المعلومات اللازمة لإعطاء التصريح من طرف إدارة الجمارك، بالإضافة إلى تبيان الهدف من وراء طلب نظام جمركي معين بالنسبة للبعض منها، وغالبا ما تتمثل هذه المعلومات في المعطيات العامة التي يجب أن تتوفر عند تقديم التصريح المفصل للبضاعة، بالإضافة إلى معلومات متعلقة بالمتعامل الاقتصادي وبنشاطه التجاري أو الصناعي

2- ترخيص إدارة الجمارك

بالنظر إلى الطابع الخاص والوضعية الإمتيازية التي تمنحها النظم الجمركية للبضاعة، فإن الإستفادة منها لا تتم إلا بعد قبول إدارة الجمارك، ولا يمكن إصدار هذا الترخيص إلا بعد التأكد من تحقق الشروط المبينة في القـــانون والتنظيمات السارية المفعول والخاصة بكل نظام جمركي، كما يجب أن يبن هذا التصريح الإطار القانوني العام لهذا النظام، وكذا شروط وآليات عمله، نوع البضاعة المعنية، طبيعة العملية، مدة الإستغلال.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الجمارك تتمتع بالسلطة التقديرية الكاملة بخصوص إصدار قبولها أو رفضها لطلب المتعامل، وهي تبني قرارها سواء كان الرفض أو القبول على أساس دراسة الملف المقدم من طرف المتعامل بالإضافة إلى الإعتماد على عدة معايير أخرى كالتعاملات السابقة مع المتعامل، مدى مالاءمة العملية المطلوبة مع النشاط الاقتصادي على العموم... الخ .

ان هذا الترخيص يمكن أن يتعرض للإلغاء أو التعديل، وهذا في حالة ما اذا لاحظت ادارة الجمارك أن المتعامل قد أخل بالتزاماته المفروضة عليه عند ابرام الإتفاق بين الطرفين.

كما أن قبول ادارة الجمارك طلب المتعامل مرهون كذلك بتقديمه لضمان - كفالة - تضمن التزامه بواجباته.

3- الوضع تحت النظام الجمركي الاقتصادي

بعد تحقق جميع الشروط اللازمة، وعلى رأسها تقديم تعهد الذي يجب أن يكون مكفول من طرف بنك ما، أو القيام بإيداع وديعة ذات قيمة لدى ادارة الجمارك، وبعد التحصـــــل على التصريح، يمكن للمتعامل أن يشرع في الإستفادة من النظام المختار.

ويتم ذلك بوضع البضائع تحت النظام الجمركي المختار، أما بالنسبة لمدة العملية فتـــكون مبينة في التصريح الذي تمنحه ادارة الجمارك، هذه المدة تتناسب مع المدة اللازمة بالقيـــــام بالعملية الاقتصادية المرجوة من وراء اختيار نظام جمركي معين وكذا مع الحدود المنصوص عليها في قانون الجمارك .

هذا الأجل يمكن ان يتم تمديده بناء علي طلب المتعامل، ويعود الفصل الأخير فى هذا الموضوع لإدارة الجمارك التى يمكنها ان تقيم الوضعية وتقرر تمديد الأجل من عدمه، وطوال مدة قيام المتعامل بنشاطاته الاقتصادية تحت ظل نظام جمركي يمكن لإدارة الجمارك أن تقوم وبدون سابق انذار بجميع اجراءات المراقبة الضرورية التي تراها مناسبة للتأكد من عدم إخلال المتعامل بالتزاماته المفروضة عليه.

4- تصفية النظام الجمركي الاقتصادي

ان عملية جمركة البضائع هي التي تضع آلية نظام جمركي معين، وهي تسمح برفع الامتيازات الممنوحة بمناسبة منح رخصة استغلال نظام جمركي معين من جهة، ومـن جهة أخرى تسمح برفع اليد عن الكفالة المقدمة سابقا وكذا عن جميع الإلتزامات الأخرى المفروضة على المتعامل وتتحقق عملية التصفية بمنح وضعية قانونية جديدة للبضائع بعد رفع النظام الجمركي عنها.

رابعا: أهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية :

تتمثل أهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية الخاصة في :

1- خاصية الجذب للاستثمارات : تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية بمثابة محفزات فعلية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تجنب متعاملون القانون الأجنبي الراغبين في الاستثمار في الجزائر عدة إجراءات قانونية تتطلب وقتا، يمكن أن تكون سببا في نفورهم حيث تمكنهم من القيام بعمليات الاستيراد للمواد والمعدات التي تتطلبها مشاريعهم دون إلزامية التقييد في السجل التجاري وامتلاك البطاقة الجبائية، وقد نجد في هذا الصدد نظام القبول المؤقت بكل أصنافه.

2- تنمية الصناعات البترولية : نظرا لكون أن الجزائر بلد غني بالنفط والبترول فبات ضروريا وضع ميكانزمات تضمن استغلالا امثلا لهذه الثروة حيث يسمح نظام المصنع الخاضع للرقابة الجمركية حسب المادة 165 من قانون الجمارك بتحقيق نشاطات تتعلق باستخراج وتجميع ونقل زيوت الخام من البترول والمعادن وتمييع المحروقات الغازية وغيرها , حيث تودع هذه المواد بتعليق الحقوق والرسوم ويتم استيفاءها عند إكمال عملية التصنيع والخروج من المصنع ، ونشير هنا أن البضائع والمنتجات الموجهة للتصدير تعفى من دفع هذه الحقوق والرسوم مما يشجع عملية التصدير، ويشجع نظام القبول المؤقت للبضاعة الموجهة للنشاط البترولي على تنمية نشاطات الاستغلال والاكتشاف بإعفاء كلي من دفع الحقوق والرسوم الجمركية.

3- **التخفيف على خزينة المؤسسات :** إن الوقع المالي والجبائي لعمليات الاستيراد غالبا ما يكون مهم وباهض وقد يكون معرقلا في بعض الحالات خاصة إذا كانت معدلات الرسوم و الضرائب مرتفعة ، وبالتالي فإن تعليق الحقوق والرسوم وأحيانا إلغائها جزئيا يعتبر مكسبا حقيقيا للمؤسسة، ونفس الشيء ينطبق على عمليات الجمركة المجزئة للبضاعة حسب متطلبات المؤسسة، إضافة إلى كون بعض البضائع المستوردة والمصرحة تحت بعض الأنظمة الاقتصادية تجنب المؤسسة من واجب القيام بإجراء التوطين البنكي الذي ينص عليه القانون الخاص بمراقبة الصرف وتحويل رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، ويتيح المشرع في حالة الاستيراد المؤقت لغرض المشاركة في المعارض وعمليات البيع على الحالة من القيام بعمليات التخليص الجمركي بعد القيام بالبيع وتصفية النظام السابق مما يعطي لها فرصة لإعادة البضاعة غير المباعة إلى بلد المصدر دون جمركتها و عدم دفع الرسوم الواجبة في هذا الصد د .

4- **تشجيع الصناعات التصديرية:** في الأصل نشأت الأنظمة الجمركية الاقتصادية وتطورت تقنياتها في مختلف البلدان تلبية لمتطلبات الصناعات التصديرية التي كان هدفها دوما في الدول الأوربية في بدايات الأمر هو إيجاد منافذ لصرف الإنتاج المحلي إلى السوق الخارجية، سواء تعلق الأمر بالمواد المنتجة محليا بمواد أصلية، أو من خلال عملية الاستيراد والتخزين ثم إعادة التصدير على الحالة بعد إبرام صفقات بأثمان تنافسية محققة لعائد مالي اكبر، مع وجود خاصية تميز الأنظمة الجمركية الاقتصادية وهي خاصية الإنتاجية، حيث باستثناء نظام العبور الجمركي، فإن كل الأنظمة الأخرى لها غاية محورية نهائية وهي الإنتاج لذلك يعتبرها البعض بمثابة النواة الأساسية لظهور القانون الاستثماري، الذي يغطي جميع الوظائف التي تمسها هذه الأنظمة.

5- **تنشيط التجارة الداخلية :** إن مجال الأنظمة الجمركية الاقتصادية لا يهتم فقط بالتجارة الخارجية بل تهدف زيادة على ذلك إلى تنمية التجارة الداخلية وتفعيل بعض الأنشطة الخدماتية كالنقل مثلا فنظام العبور الجمركي للبضائع يمكن من تنشيط وظيفة النقل داخل الوطن وخارجها عندما يتعلق الأمر بعمليات تصدير أو عبور دولية على البر نحو الدول المجاورة ، في حين يمكن نظام القبول المؤقت للتحسين الايجابي المؤسسة الوطنية من الحصول على عقود الإصلاح والتأهيل للعتاد والأجهزة من مصدر أجنب ي والحصول على مقابل مالي بالعملة الصعبة ، كما يمكنها في ذات السياق من تحسين مستوى خدماتها للظفر بمثل هذه العقود وتحقيق قيمة مضافة.

6- **تبسيط في الإجراءات وربح الوقت:** إضافة إلى المزايا الجبائية والاقتصادية، فإن الأنظمة الجمركية لها اثر كبير على الجانب الإجرائي خاصة في عمليات التصريح لدى الجمارك حيث يمكن نظام المستودعات الجمركية والمصانع الخاضعة للرقابة من تقريب إدارة الجمارك من المتعامل الاقتصادي وجعلها تحت تصرفه، حيث تدعم هذه الأماكن بمكاتب جمركية خاصة بها لمراقبة ومتابعة البضاعة محل الامتياز عن كتب مما يخف ف آليا في الإجراءات الجمركية ويمكن المؤسسة من ربح وقت اكبر وخفض التكاليف وتموين المحزونات حسب الحاجة والتحكم في تكاليف النقل، الشيء الذي لا نجده في حالات الاستيراد العادية بالإضافة إلى الاستفادة من إيداع التصريحات الجمركية المبسطة بدل المفصلة كحالة العبور الجمركي .

7- **ضمان التكيف والتطابق مع المحيط الاقتصادي الدولي:** الذي يهدف إلى عنصرين أساسيين وهما تسهيل انسيابية المبادلات التجارية والوفاء بالالتزامات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، حيث تضمن الأنظمة الاقتصادية انسيابية وتدفق أكثر للبضاعة من والى الجزائر وهذا ما يمكن اعتباره كمرحلة تحضيرية قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تشترط إلغاء الحواجز الجمركية وغير جمركية وتكييف المنظومة القانونية مع الإطار الدولي كشرط أساسي للانضمام وتحرير السوق بالإضافة إلى ضمان تطبيق جيد لاتفاقيات إنشاء سوق مشتركة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وبين الجزائر والدول العربية.